

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١
بإنشاء المجالس القومية المتخصصة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بإدماج المجلس الدائم لتسمية الإنتاج القومي
والمجلس الدائم لخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي ؛

وعلى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ؛

قرر :

الباب الأول

في إنشاء المجالس القومية وتشكيلها

مادة ١ - تنشأ المجالس القومية المتخصصة الآتية لمعاونة رئيس
الجمهورية في رسم السياسات القومية وإعداد الدراسات المشمولة
المتعلقة بها :

مجلس الأمن القومي .

المجلس القومي للإنتاج .

المجلس القومي لخدمات .

المجلس القومي للتعليم والتكنولوجيا .

المجلس القومي لتنظيم الأسرة والدراسات السكانية .

المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب .

مادة ٢ - يشكل كل مجلس من عدد من الأعضاء يصدر بتعيينهم
قرار من رئيس الجمهورية ولا يتجاوز عددهم واحداً وعضويتهم من
ذوى الخبرات الفنية البارزين في المجال المتعلق بنشاط المجلس .

ويعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس رئيساً له وفي حالة حضور
رئيس الجمهورية أحد جلسات المجلس تكون له رئاسته .

مادة ٣ - ويكون لكل مجلس شخصية اعتبارية مستقلة ، ويتبع رئيس
الجمهورية مباشرة .

وينشأ لكل مجلس موازنة خاصة في إطار الموازنة العامة للدولة .

مادة ٤ - لكل مجلس أن يؤلف من بين أعضائه وغيرهم من الخبراء
والفنيين شعباً وبلجاناً تختص بنوع معين من النشاط ، ويرأس كل
شعبة أو لجنة أحد أعضاء المجلس .

مادة ٤ - اعتباراً من ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠ يلغى الشرط الخاص بمضي
سنة أشهر على الأقل على تملك الأشياء واستعمالها عند صدور قرار النقل
أو إنهاء الخلعمة أو الإحالة إلى الاستيداع للاعتفاع بالاعفاءات الواردة
بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، وذلك على أن يكون قد تم تملك
الأشياء واستعمالها قبل تحقق سبب العودة .

مادة ٥ - لا تستحق الضرائب المحركة وغيرها من الضرائب الموسوم
التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة على السيارات التي كانت قد أعفيت
من الضرائب والرسوم المذكورة بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦
أو القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار إليهما إذا تم تصريفها اعتباراً
من يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ قبل مضي ستين من تاريخ الإفراج
عنها من الدائرة المحتركة ؛

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شبان سنة ١٣٩١ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤١٠ لسنة ١٩٧١

بشأن العقوبن باقى العقوبة المحكوم بها على النقيب (سابقاً)
صدق عهد السباعى الحفناوى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المادة ٧٤ من قانون العقوبات ؛

قرر :

مادة ١ - يعفى عن باقى عقوبة اللبان المؤبد المحكوم بها على النقيب
(سابقاً) صدق عهد السباعى الحفناوى من المجلس العسكرى العالى بتاريخ
١٩٦٢/٤/٣ والمصلى عليها بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٣ وعن العقوبات التبعية
وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٩١ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات